محضر الجمعية العمومية السنوية

للبنك العربي المتحد (ش.م.ع.)

المنعقدة يوم الاثنين بتاريخ 13 إبريل 2020

في تمام الساعة الرابعة عصراً

الكترونياً و دون حضور شخصي

الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

بناء على الدعوة الصادرة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد لحضور الجمعية العمومية السنوية والتي تم نشرها وتوجيهها حسب الأصول إلى السادة المساهمين وإلى كل من المصرف المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ودائرة التنمية الاقتصادية لحكومة الشارقة، فقد انعقدت الجمعية العمومية السنوية للبنك العربي المتحد (ش.م.ع.) يوم الاثنين الموافق **13 إبريل 2020 الكترونياً و دون حضور شخصي** ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، في تمام الساعة الرابعة عصراً، حيث ترأس الاجتماع الشيخ / فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس الإدارة وحضره السادة أعضاء مجلس الإدارة ، كما حضر أعضاء الإدارة العليا في البنك بالإضافة إلى ممثلي الهيئات الرقابية ومدققي الحسابات الخارجيين كما هو وارد في الجدول التالي:

	الاسم	الصفة
أعضاء مجلس الإدارة	الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي	رئيس مجلس الإدارة
	الشيخ محمد بن فيصل القاسمي	عضو مجلس الإدارة
	السيدة نجلاء المدفع	عضو مجلس الإدارة
	السيد فهد عبد الرحمن بادار	عضو مجلس الإدارة
	السيد راشد الكتبي	عضو مجلس الإدارة
أعضاء الإدارة العليا في البنك	السيد أحمد أبو عيده	الرئيس التنفيذي
	السيد سانجيف دوريجا	المدير المالي
	السيد بول هيوت	مدير التدقيق الداخلي
ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع	عبدالرحمن سالم مبارك	هيئة الأوراق المالية والسلع

ممثل دائرة التنمية الإقتصادية في الشارقة	السيد هادف عبد الله الشامسي	دائرة التنمية الإقتصادية في الشارقة
مدققو الحسابات الخارجيون	السيد يوسف السيد أحمد	آرنست آند يونغ
	السيد توماس أبراهام	آرنست آند يونغ

افتتاح الاجتماع وإعلان النصاب القانوني:

افتتح رئيس مجلس الإدارة ("الرئيس") المداولات الرسمية للاجتماع مرحباً بالسادة المساهمين وممثل هيئة الأوراق المالية والسلع، و ممثل سوق أبو ظبي للأوراق المالية و الدائرة الإقتصادية و السادة التميمي ومدققي الحسابات الخارجيين (السادة آرنست آند يونغ)، وأعضاء الإدارة العليا، وجميع السادة الحاضرين.

تعيين مقرّر الاجتماع وجامعي الأصوات:

وافق المساهمون على تعيين:

- السيد أحمد سماره ، مقرراً للاجتماع ("المقرر")
- والسادة / سوق أبو ظبي للأوراق المالية، جامعين للأصوات

قام المقرّر بقراءة نتائج توافر النصاب واستعراض جدول الأعمال وفقاً لما يلي:

حضر الجمعية مساهمون بالأصالة يمثلون 359,807,105 سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون 1,269,255,406 سهماً. وقد بلغ مجموع الأسهم الحاضرة 1,629,062,511 أي ما نسبته 79% من رأسمال البنك البالغ 2,062,550,649 سهماً كما هو مثبت في السجل التجاري للبنك في تاريخه.

استعراض جدول الأعمال:

أولاً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار عادي (نصاب: 50% من رأسمال البنك، تصويت: بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية):

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وعن مركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والتصديق عليه.

تلا المقرر، نيابة عن الرئيس، تقرير المجلس عن نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والذي يسلط الضوء على أهم الأحداث والنشاطات خلال العام الفائت وعن الخطط الإستراتيجية للبنك. وتضمن التقرير اقتراح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن العام 2019، وانتهى التقرير بتوجيه الشكر إلى إدارة البنك وموظفيه ، وإلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والمصرف المركزي وكافة الهيئات التنظيمية والرقابية التي يخضع لها البنك، على دعمهم المستمر والقيّم للبنك.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

القرار رقم (ق ج ع س 2020/1)

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والتصديق عليه.

استعرض الممثل الحاضر عن مدقق الحسابات (إيرنست & يونغ) تقريره على المساهمين حيث أوجز مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات المالية ومسؤولية مدقق الحسابات وأبدى رأي المدققين الخارجيين بشأن البيانات المالية الموحدة حيث أكّد على التزامها بالمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل دوري. وفي النهاية تلا المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى وأكّد أنه بناءً على المعلومات المقدمة لهم، لم يلفت انتباههم ما يجعلهم يعتقدون بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، أو في ما يتعلق بالبنك، أو أحكام عقد تأسيسه أو نظامه الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2019

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مراجع حسابات الشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31

ديسمبر 2019.

القرار رقم (ق ج ع س 2020/2)

<u>البند الثالث:</u> مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والتصديق عليها.

تم استعراض البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 **ولم يثر المساهمون أي أسئلة عن الميزانية وعليه صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.**

القرار رقم (ق ج ع س 2020/3)

<u>البند الرابع:</u> النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح سواء نقدية أو أسهم منحة عن العام 2019.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على اقتراح عدم توزيع أرباح على المساهمين عن العام 2019.

القرار رقم (ق ج ع س 2020/4)

<u>البند الخامس:</u> الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، مع العلم أنه قد تمّ حذف أصوات مجلس الإدارة عند احتساب التصويت على هذا البند

القرار رقم (ق ج ع س 2020/5)

<u>البند السادس:</u> إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في2019/12/31 ، أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، مع العلم أنه قد تمّ حذف أصوات مجلس الإدارة عند احتساب التصويت على هذا البند.

القرار رقم (ق ج ع س 2020/6)

<u>البند السابع:</u> إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 ، أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

بعد مغادرة مدققي الحسابات قاعة الاجتماع الإلكترونية للتصويت على البندين السابع والثامن، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة مدققي الحسابات السادة / آرنست آند يونغ من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

القرار رقم (ق ج ع س 2020/7)

<u>البند الثامن:</u> تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2020 وتحديد بدل أتعابهم.

ذكر المقرّر أن لجنة التدقيق قامت بإجراء مناقصة من أجل تقديم عطاءات لأعمال التدقيق الخارجي (مع ورود عروض من شركات: آرنست آند يونغ، وبي دبليو سي، وكيه بي إم جي). و اضافت بأن مجلس الإدارة يقترح على الجمعية العمومية تعيين السادة / أرنست أند يونغ (EY) كمدققي حسابات البنك للسنة المالية 2020 والموافقة على تحديد أتعابهم بقيمة 750.000 درهم (سبعمائة وخمسون ألف درهم إماراتي) غير شاملة النثريات و5٪ ضريبة القيمة المضافة

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تعيين السادة / آرنست آند يونغ كمدققي الحسابات الخارجيين للبنك لعام 2020 وتحديد أتعابهم بمبلغ اجمالي مقداره 750,000 درهم (ألف درهم) بالإضافة للضريبة.

القرار رقم (ق ج ع س 2020/8)

<u>البند التاسع:</u> الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بموجب المادة (3) 152 من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية أن يشتركوا في أنشطة وأعمال منافسة

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على اقتراح الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بموجب المادة (3)152 من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية أن يشتركوا في أنشطة وأعمال منافسة

القرار رقم (ق ج ع س 2020/9)

البند العاشر: الموافقة على أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (هيئة الفتوى والرقابة الشرعية) واللتي تتولى الرقابة الشرعية على على كافة أنشطة وأعمال دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على أسماء أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وهم:

الشيخ الدكتور أحمد عبد العزيز الحداد.
الشيخ الدكتور عزيز بن فرحان العنزي.
الشيخ الدكتور محمد بن علي القري.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (هيئة الفتوى والرقابة الشرعية) واللتي تتولى الرقابة الشرعية على على كافة أنشطة وأعمال دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية الموافق عليهم من قبل المصرف المركزي.

القرار رقم (ق ج ع س 2020/10)

البند الحادي عشر: سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي والتصديق عليه.

•قام بطرح السؤال السيد عوني مناع / وكيل شركة الوثبة للتأمين: ما هو حجم العمليات الإسلامية مقارنة بلأعمال الكلية للبنك؟ اضافة الى ذلك ، ما هي الأرباح التي تحققت من هذه العمليات؟
•أجاب محمد الدسوقي :لا يمكن تحديد النسبة بشكل منفصل حيث يقوم البنك بإعداد تقريره السنوي مجمع للعمليات.المصرفية التقليدية بالإضافة الى العمليات الاسلامية و يقوم البنك حاليًا بفصل المعاملات الإسلامية عن المعاملات التقليدية بتطوير نظام أساسي للعمليات الاسلامية منفصل عن العمليات التقليدية و قد عرض الامر على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية و تم اعتماده.
•طلب السيد عوني نسبة تقريبية ، وذكر السيد محمد أن الودائع الإسلامية تمثل20 ٪ من إجمالي ودائع البنك ، و5 ٪ من إجمالي العمليات التمويلية .وعندما سئل السيد عوني عن حساب الزكاة ، أكد السيد محمد أن الزكاة هي مسؤولية صاحب محفظة الأسهم وليس البنك.

بعد قراءة تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي من قبل مدير دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك (السيد محمد دسوقي)، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي .

القرار رقم (ق ج ع س 2020/11)

ثانياً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص (تصويت: 75% من الأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية):

البند الأول: الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك بما يتماشى مع القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك، مع مراعاة الحصول على موافقات الجهات المختصة، وتفويض مجلس إدارة البنك تنفيذ قرار الجمعية العمومية بتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من جهات الاختصاص.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (100%) على تعديل النظام الأساسي للبنك بما يتماشى مع القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك، مع مراعاة الحصول على موافقات الجهات المختصة، وتفويض مجلس إدارة البنك تنفيذ قرار الجمعية العمومية بتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من جهات الاختصاص

القرار رقم (ق ج ع س 2020/12)

البند الثاني: بالإشارة إلى البند أعلاه، الموافقة على تعديل نص المادة (6) من النظام الأساسي وذلك بتعديل نسبة تملك مواطني الدولة بحيث تنص المادة بعد التعديل على أنه "يجب أن لا تقل مشاركة مواطني الدولة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن 60% (ستون) بالمائة من رأس مال الشركة".

•طلب السيد عبدالرحمن ممثل ESCA إضافة نسبة مئوية لتمثيل الأصوات لالموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (100%) على الموافقة على تعديل نص المادة (6) من النظام الأساسي وذلك بتعديل نسبة تملك مواطني الدولة بحيث تنص المادة بعد التعديل على أنه "يجب أن لا تقل مشاركة مواطني الدولة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن 60% (ستون) بالمائة من رأس مال الشركة".

القرار رقم (ق ج ع س 2020/13)

<u>البند الثالث:</u> بشرط الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، الموافقة على إطفاء كامل قيمة الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2019 والبالغة 897.90 مليون درهم إماراتي (ثمانمئة وسبعة وتسعون مليون وتسعمئة ألف درهم اماراتي)، خصما من:

1.الاحتياطي الخاص لمبلغ (422.10) مليون درهم إماراتي (أربعمئة واثنان وعشرون مليون ومئة ألف درهم إماراتي).

2. الاحتياطي القانوني لمبلغ (475.80) مليون درهم إمارتي (أربعمئة وخمسة وسبعون مليون وثمنمئة ألف درهم إماراتي).

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (100%) على إطفاء كامل قيمة الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2019 والبالغة 897.90 مليون درهم إماراتي (ثمانمئة وسبعة وتسعون مليون وتسعمئة ألف درهم اماراتي) بشرط الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة ، خصما من:

1.الاحتياطي الخاص لمبلغ (422.10) مليون درهم إماراتي (أربعمئة واثنان وعشرون مليون ومئة ألف درهم إماراتي).

2. الاحتياطي القانوني لمبلغ (475.80) مليون درهم إمارتي (أربعمئة وخمسة وسبعون مليون وثمنمئة ألف درهم إماراتي).

القرار رقم (ق ج ع س 2020/14)

<u>البند الرابع:</u> الموافقة على تفويض الرئيس التنفيذي أو أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة منفردين لاتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بهذا الخصوص.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (100%) على الموافقة على تفويض الرئيس التنفيذي أو أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة منفردين لاتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بهذا الخصوص

القرار رقم (ق ج ع س 2020/15)

<u>البند الخامس:</u> الموافقة على إصدار صكوك إضافية من المستوى الأول غير قابلة للتحويل (يُشار إليها فيما يلي باسم "صكوك إضافية من المستوى الأول")بحدٍ أقصى قدره 250 مليون درهم (أو ما يعادله بالعملات الأخرى)، لأغراض تعزيز كفاية رأس مال البنك (تشمل تلك الصكوك الإضافية من المستوى الأول، التي قد تكون مدرجة أو غير مدرجة، الشروط والأحكام التي يطلبها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يشمل الشروط والأحكام المتعلقة بالتبعية، وتقدير البنك لإلغاء مدفوعات الفوائد، وكذلك بعض الأحداث التي تؤدي إلى عدم إلزامية دفع الفوائد للمستثمرين، وأحكام التخفيض التي يتم تطبيقها في حال

انعدام الجدوى) شريطة التتقيد بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات؛

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (100%) على الموافقة على إصدار صكوك إضافية من المستوى الأول غير قابلة للتحويل (يُشار إليها فيما يلي باسم "صكوك إضافية من المستوى الأول")بحدٍ أقصى قدره 250 مليون درهم (أو ما يعادله بالعملات الأخرى)، لأغراض تعزيز كفاية رأس مال البنك (تشمل تلك الصكوك الإضافية من المستوى الأول، التي قد تكون مدرجة أو غير مدرجة، الشروط والأحكام التي يطلبها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يشمل الشروط والأحكام المتعلقة بالتبعية، وتقدير البنك لإلغاء مدفوعات الفوائد، وكذلك بعض الأحداث التي تؤدي إلى عدم إلزامية دفع الفوائد للمستثمرين وأحكام التخفيض التي يتم تطبيقها في حالة انعدام الجدوى) شريطة التتقيد بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات

القرار رقم (ق ج ع س 2020/16)

<u>البند السادس:</u> تفويض مجلس إدارة البنك لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحديد التوقيت بما لا يتجاوز عام من تاريخ قرار الجمعية العمومة وتحديد كمية وهيكل الصكوك الإضافية من المستوى الأول بما لا يتجاوز الحد الأقصي المحدد بالبند أعلاه وغيرها من الشروط والأحكام الخاصة بها.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (100%) على الموافقة تفويض مجلس إدارة البنك لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحديد التوقيت بما لا يتجاوز عام من تاريخ قرار الجمعية العمومة وتحديد كمية وهيكل الصكوك الإضافية من المستوى الأول بما لا يتجاوز الحد الأقصي المحدد بالبند أعلاه، وغيرها من الشروط والأحكام الخاصة بها

القرار رقم (ق ج ع س 2020/17)

<u>البند السابع:</u> المصادقة على إنشاء برنامج لإصدار أوراق دين مصرفية متوسطة الأجل (سندات في أسواق المال العالمية ضمن برنامج لأوراق الدين متوسطة المدى ولا تكون هذه الأوراق مضمونة بأي نوع من الضمانات (سوى اسم البنك وسمعته وقوة مركزه المالي) وتحديد قيمة مليار دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها من عملات أخرى بشكل اكتتاب عام أوالخاص حيث سيتم إدراجه في الأسواق المالية خارج الدولة، شريطة أن تتقيد هذه الإصدارات بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (100%) الموافقة على إنشاء برنامج واحد أو أكثر لإصدار أوراق دين مصرفية متوسطة الأجل (سندات في أسواق المال العالمية ضمن برنامج لأوراق الدين متوسطة المدى) أو أوراق تجارية (كمبيالات قصيرة الأجل ولا تكون هذه الأوراق مضمونة بأي نوع من الضمانات سوى اسم البنك وسمعته وقوة مركزه المالي) أو شهادات إيداع (شهادات وديعة لأجل،

وهي أداة دين ترتب لحاملها حقاً على وديعة مصرفية مودعة لأجل مع مقدار الفوائد المحددة والمعروفة من قبل)، وتحديد قيمة مليار دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها في عمولات أخرى بشكل اكتتاب عام و الخاص حيث سيتم إدراجه في الأسواق المالية خارج الدولة ، شريطة أن تتقيد مبالغ هذه الإصدارات بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات .

القرار رقم (ق ج ع س 2020/18)

البند الثامن: عدم قابلية جميع الأدوات الناتجة عن الإصدارات المذكورة أعلاه للتحول إلى أسهم في رأس مال البنك، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد الوقت بما لا يتجاوز عام من تاريخ الجمعية العمومية والطريقة المناسبة لتنفيذ هذه الإصدارات مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن.

صادقت الجمعية العمومية بالإجماع (100%) الموافقة على عدم قابلية جميع الأدوات الناتجة عن الإصدارات المذكورة أعلاه للتحول إلى أسهم في رأس مال البنك، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد الوقت بما لا يتجاوز عام من تاريخ الجمعية العمومية والطريقة المناسبة لتنفيذ هذه الإصدارات مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن

القرار رقم (ق ج ع س 2020/19)

•تم طرح السؤال من قبل السيد عوني مناع / وكيل شركة الوثبة للتأمين :النظرة المستقبلية للبنك على ضوء نتائج الربع الأول؟هل النتائج مبشرة لأعمال البنك؟ و هل هناك تأثير لإنكشافاتNMC على نتائج الربع الأول أو الثاني للبنك

•أجاب الرئيس التنفيذي السيد أحمد محمد أبو عيده :فيما يتعلق ببداية العام ، كان يناير وفبراير مبشرين ، أما في مارس فما زلنا في طريقنا لإغلاق ميزانيات الربع الأول مع المدققين، و ما زلنا لم ننتهي حتى أعطيك جواب كافي و شافي عن الربع الأول و لكن اذا كان المقياس شهر يناير و فبراير فهم جيدين. أما بالنسبة لإنكشافات NMC، فقد قمنا بإعلام هيئة الصحافة و أعلنا حسب تعليمات هيئة السلع و في سوق أبو ظبي المالي عن إنكشاف قيمته ~135 مليون درهم ل NMC ، و منهم تقريبا ~129مليون درهم تسهيلات مباشرة و تقريبا 5 مليون درهم تسهيلات غير مباشرة .العميل مع البنك منذ عام 2011 ،و لكن من حيث الحصافة بالتعامل مع الوضوع ، في الأشهر الأربعة الأخيرة قمنا بإنزال التسهيلات التي يستخدمها العميل بمبلغ 80 مليون درهمًا إماراتيًا إلى 100 مليون درهم إماراتي ، مما أدى إلى هذه النتيجة. التأثير لا يمكن إنكاره ، و لكن حجم الأثر اليوم أقل ومع ذلك ، نحن نتعاون مع مجموعة البنوك التي لديها انكشاف مع NMC و يوجد مشاورات بين البنوك بشكل عام و نحن ان شاء الله نتوجه الى ان نكون جزء من التجمع البنكي المنكشف على NMC و التطورات تلحق للتوصل إلى حل .ما زلنا بانتظار تعيين الوصي

القانوني على المجموعة الذي أعلن عنه في الأخبار منذ يومين تقريبا و بإنتظار تطورات إيجابية بالنسبة لجميع المدينين ل NMC ، ونأمل أن يتم تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل.

رد عوني : نتمنى لكم التوفيق و النجاح

رد أحمد : قد يتأثر الربع الأول أو لا يتأثر ويبقى الجواب معلقًا بتقييم الإدارة الداخلي للموقف.

انتهى اجتماع الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد بعد أن تمت مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والتصويت عليها.

شكر المقرر بالنيابة عن الرئيس الحضور على مشاركتهم وملاحظاتهم وأعلن عن انفضاض الاجتماع ورفع الجلسة في تمام الساعة الخامسة وعشرون دقيقة.

رئيس مجلس الإدارة	المقـرر	مدققي الحسابات
فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي	أحمد سماره	إيرنست أند يونج

جامعو الأصوات:

السادة / سوق أبو ظبي للأوراق المالية